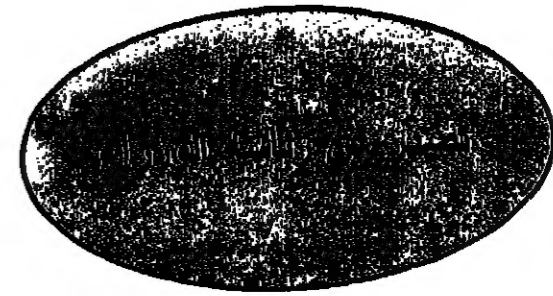


الأميرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأحد ١١ محرم سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١٨ أيار سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤٢٠٦



طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

هذا من الاصل



قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧
قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر

هذا من المجلد

نحو الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور—
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٥
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون
المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت، ووافاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه
على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٧) ويقرأ
مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون
واحد ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/٥/١٥ .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء تعريف كل من كلمات ، الوزارة ،
الوزير والمطبعة الواردة فيها والمعاني المخصصة لها ، والاستعاضه عنها بالتعريف
التالي:-

الوزارة : وزارة الاعلام او الجهة الرسمية التي تتولى شؤون الاعلام
الوزير : وزير الاعلام او الوزير الذي يتولى شؤون الاعلام .
المطبعة : اجهزة انتاج المطبوعات بانواعها واشكالها المختلفة .

المادة ٣- تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها (خلال
ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية) .

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٣-

يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط فيه مايلي:-

أ- ان يكون اردنيا مقيما اقامة دائمة وفعلية في المملكة .

ب- ان يكون صحفيا متفرغا تفرغا تاما لممارسة مهنة الصحافة او عمل متفرغا
تفرغا تاما في الصحافة، ومضى عليه في أي من هاتين الحالتين مدة لا تقل
عن عشر سنوات .

ج- ان لا يكون رئيس تحرير مسؤولا لاكثر من مطبوعة دوريه واحده .

د- ان يتقن لغة المطبوعة التي سيعمل بها اذا كانت تصدر بلغة اجنبية .

هـ- غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق والاداب العامة ،
ولم يسبق ان حكم تأديبيا او قضائيا بعقوبة المنع من ممارسة مهنة

الصحافة .

المادة ٥- تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) بالنص التالي اليها:-

ج- يحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال الذي صرح
لها بالكتابة فيه .

المادة ٦- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي:-

أ- ان يكون اردني الجنسية ومقيما اقامة دائمة وفعلية في المملكة .

المادة ٧- تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء الفقرات (ج) و(د) و(هـ) و(و)
الواردة فيها .

المادة ٨- يلغى نص كل من الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (٢٤) من القانون الاصلي
ويستعاض عنهما بالنص التالي:-

أ- يشترط في منح الرخصة للمطبوعة الصحفية اليومية ان لا يقل رأسمالها
المسجل عن (٦٠٠,٠٠٠) ستمائة الف دينار .

ب- يشترط في منح الرخصة للمطبوعة الصحفية غير اليومية ان لا يقل رأسمالها
المسجل عن (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار .

مادة من النص

المادة ٩- يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٢٥-

أ- على مالك المطبوعة الصحفية ان ينشر في مكان بارز فيها ، وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان وتاريخ صدورها وبدل الاشتراك فيها واسم المطبعة التي تطبع فيها وان يقدم اشعاراً للمدير بأي تغيير او تعديل يطرأ على ذلك خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير او التعديل .

ب- اذا تغير رئيس التحرير المسؤول فيكون مالك المطبوعة الصحفية مسؤولاً مسؤولية كاملة عما تنشره الصحيفة الى ان يباشر رئيس التحرير الجديد مسؤولياته .

المادة ١٠- تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: بالغاء عبارة (باستثناء المطبوعات الصحفية التي تصدرها الاحزاب السياسية) الواردة في مطلعها .

ثانياً: باضافة الفقرة (ج) بالنص التالي اليها :-

ج- اذا تم تغيير شروط الترخيص بما في ذلك مضمون تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة المختصة .

المادة ١١- يلغى نص المادة (٤٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٤-

أ- يحظر على المطبوعة ان تنشر الاخبار او المقالات او التحليلات او المعلومات او التقارير او الرسوم او الصور او اي شكل من اشكال النشر الاخرى اذا كانت :

- ١- تمس بالملك او الاسرة المالكة .
- ٢- تتعلق بالقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية ، الا اذا اجيز نشرها من المرجع المختص فيها او الناطق الرسمي باسم الحكومة .

٣- تشتمل على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور .

٤- تسيء الى الوحدة الوطنية ، او تحرض على ارتكاب الجرائم او زرع الاحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع .

٥- تسيء لكرامة الافراد او حرياتهم الشخصية او الاضرار بسمتهم .

٦- تتضمن تحقيراً او تشهيراً او ذماً برؤساء الدول العربية او الاسلامية او الصديقة ، او تعكس صلات المملكة بالدول الاخرى شرط

المعاملة بالمثل .

٧- تروج للانحراف او تؤدي الى فساد الاخلاق .

٨- تتضمن معلومات كاذبة او اشاعات تؤدي الى المساس بالمصلحة العامة او باجهزة الدولة او بالعاملين فيها .

٩- تشتمل على وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة .

١٠- وثائق حكومية ذات طبيعة مكتومة .

١١- تؤدي الى زعزعة الثقة بالعمل الوطني .

ب- يمنع ادخال المطبوعات من الخارج اذا تضمنت ما يحظر نشره في هذا القانون او اي قانون اخر .

المادة ١٢- تعدل المادة (٤٤) من القانون الاصلي بحذف عبارة (الالموافقة الوزير) الواردة في اخرها .

المادة ١٣- تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصلي على الوجه التالي:-

اولاً: باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها (على ان تعطي المحكمة جميع قضايا المطبوعات التي تقدم اليها صفة الاستعجال)

هكذا من النص

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية المنصوص عليها في هذا القانون على مالك المطبوعة ، ورئيس التحرير المسؤول وكاتب او معد المادة الصحفية فيها باعتبارهم فاعلين اصليين ، ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل ، عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وفي نفقات المحاكمة .

المادة ١٤- تلغى المواد (٤٩) و(٥٠) و(٥١) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمواد التالية:-

المادة ٤٩-

إذا خالف مالك المطبعة احكام المادة (٤٥) من هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) الف دينار اما اذا كان مالك المطبعة شخصا اعتباريا فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

المادة ٥٠-

١-أ- كل مخالفة لماورد في المادة (١٠) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين الف دينار ، ولا تزيد على خمسين الف دينار بالإضافة الى مصادرة المبلغ الذي حصلت عليه المطبوعة الدورية على هذا الوجه لصالح الخزينة .

ب- كل مخالفة لماورد في المادة (١١) والفقرة (ج) من المادة (١٥) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار .

ج- كل مخالفة لماورد في الفقرة (أ) من المادة (٤٠) والمادة (٤٢) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة عشر الف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين الف دينار .

د- كل مخالفة لما ورد في المادة (٤٤) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة عشر الف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين الف دينار ، بالإضافة الى مصادرة المبالغ التي حصل عليها أي من المذكورين فيها لصالح الخزينة .

هـ- يتم وقف صدور المطبوعة بقرار من المحكمة في حالة مخالفة احكام الفقرة (أ) من المادة (٤٠) والمادة (٤٢) من هذا القانون ، وللوزير السماح باستئناف صدورها بعد دفع الغرامة المحكوم بها ووفقا للضمانات والشروط التي يقررها الوزير .

٢-أ- إذا تكرر ارتكاب المخالفه الواردة في البنود (أ،ج،د) من الفقرة (١) من هذه المادة للمرة الثانية خلال خمس سنوات تقرر المحكمة المختصة وقف صدور المطبوعة لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر وذلك بالإضافة الى ايقاع العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- إذا تكرر ارتكاب المخالفه الواردة في البنود (أ،ج،د) من الفقرة (١) من هذه المادة للمرة الثالثة خلال خمس سنوات تقرر المحكمة الغاء ترخيص المطبوعة .

ج- إذا كانت المخالفة المرتكبة تشكل جرما بموجب احكام أي قانون آخر، فيحكم على الفاعل بالعقوبة الاشد .

د- لاغراض هذه المادة يعد المدير سجلا بالمخالفات التي ترتكبها أي مطبوعة .

المادة ٥١-

١- على كل شخص طبيعي او اعتباري تسري عليه احكام هذا القانون ان يوفق اوضاعه وفقا لاحكامه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

هذا من المصادق

٢- وإذا لم يتم ذلك خلال هذه المدة :-

أ- يعلق صدور أي مطبوعة دوريه لم توفق اوضاعها بموجب الفقرة (١) من هذه المادة وإذا بقيت اوضاعها دون توفيق لمدة ثلاثة اشهر اخرى فتعتبر فاقدة للترخيص .

ب- يمنع أي شخص طبيعى لم يوفق اوضاعه بموجب الفقرة (١) من هذه المادة من ممارسة المهنة التي لم يوفق اوضاعه فيها وفق احكام هذا القانون .

١٩٩٧-٥-١٥

الحسين بن طاهر

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونه	وزير العدل رياض الشكعة
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلك
وزير الداخلية ليبر رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير النقل ووزير البريد والاتصالات بالوكالة المهندس ناصر اللوزي
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري ووزير الصناعة والتجارة ووزير التامين بالوكالة الدكتور منذر هاديون	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكندي
وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المالية سليمان حافظ
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والاكر مقل بلتاجسي	وزير الزراعة مجهم الخريشه

هكذا من الاصل

ملحق من المص



توزع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية